

الخصائص

وينبغي أن يكون جميع هذا من أصليين ثلاثيٍّ ورباعيٍّ . وهو قياس قول أبي عثمان ألا تراه قال في دُلامِص : إنه رباعيٌّ وافق أكثره حروف الثلاثيِّ كَسَبِط وسَبِطْ وُلُولُ وُلَالِ . فلُولُ رباعيٌّ ولَال ثلاثيٌّ . وقياس مذهب الخليل بزيادة الميم في دُلامِص أن تكون الميم في هذا كله زائدة وتكون على مذهب أبي عثمان أصلاً وتكونُ الكلم التي اعتقت هذه الحروفُ عليها أصليين لا أصلاً واحداً . نعم وإذا جاز للخليل أن يدعى زيادة الميم حشواً - وهو موضع عزيز عليها - فزيادتها آخرًا أقرب مأخذاً لأنها لمّا تأخّرت شابهت بتطّرفها أوّل الكلمة الذي هو مَعَانُ لها ومِطَّنة منها . فقياس قوله في دُلامِص : إنه فُعَامل أن يقول في دُمَالِص : فُمَاعِل وكذلك في فُمَارِص وأن يقول في بُلَاعُوم وحُلُوم : إنه فعُوم لأن زيادة الميم آخرًا أكثر منها أوّلًا ألا ترى إلى تَلَقِيهِم كل واحد من دَلَقِمٍ ودِرْدِمٍ ودَقَعِمٍ وفُسُوحُم وزُرُوقُم وسُتْهُم ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره . ولم نر أبا عثمان خالف في هذا خلافه في دلامِص . وينبغي أن يكون ذلك لأن آخر الكلمة مشابه لأوّلها فكانت زيادة الميم فيه أمثل من زيادتها حشواً . فأما ازْرَامٌ واضْفَادٌ ونحو ذلك فلا تكون همزته إلا أصلاً ولا تحملها على باب شَامِلٍ وشَمَالٍ لِقَلَّةِ ذلك . وكذلك لام ازْلَغَبٍ هي أخرى أن تكون أصلاً